

قانون رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨

بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين
وحكومة جمهورية قبرص بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة
المنظمة والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير المشروعة
والجرائم الجنائية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية قبرص بشأن التعاون في
مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير
المشروعة والجرائم الجنائية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية، الموقعة في ٩ مارس ٢٠١٥،
أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

صودق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية قبرص بشأن التعاون
في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير
المشروعة والجرائم الجنائية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية، الموقعة في ٩ مارس ٢٠١٥،
والمرافقة لهذا القانون.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٧ ذي القعدة ١٤٣٩ هـ
الموافق: ٩ أغسطس ٢٠١٨ م

اتفاقية

بين حكومة مملكة البحرين

وحكومة جمهورية قبرص

بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة و

الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة الغير مشروعة والجرائم الجنائية الأخرى المنصوص

عليها في الاتفاقية

إن حكومة مملكة البحرين ممثلة بوزارة العدل وحكومة جمهورية قبرص ممثلة في وزارة العدل والنظام العام
المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين"

ورغبة مناهما في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

وإدراكهما مناهما للأهمية الكبيرة للتعاون وتنسيق جهود مؤسساتهما المسئولة عن إنفاذ القانون والحفاظ على
الأمن والنظام العام ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والمحررة غير
الشرعية وغيرها من الجرائم الجنائية؛

يؤكدان عزمهما على مكافحة الإرهاب.

وإدراكهما مناهما أن الجريمة المنظمة تشكل تهديدا خطيرا لتنميتهما

وإعراجهما من القلق الناجم عن زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

والثية للتعاون بفعالية في مجال مكافحة الهجرة غير المشروعة والاتجار بالبشر. مستهدخين لتسيق أنشطتهما

وسراعاة التزاماتهما الدولية والإشارة على وجه الخصوص إلى:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية بتاريخ ٢٠ ديسمبر
١٩٨٨.

- الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٩٩.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠

ورفقا للقوانين الوطنية وبالنسبة لجمهورية قبرص فيما يتعلق المكتسبات المجتمعية.

فقد اتفقا الطرفان على مايلي:

المادة (١)

موضوع التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدين مع مراعاة احترام القوانين الداخلية والالتزامات الدولية لكلاهما ، وفي حالة جمهورية قبرص. فيما يتعلق بالمكتسبات المجتمعية، بما يتفق مع احكام هذه الاتفاقية من خلال سلطاتهما المختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية وغيرها من الجرائم الجنائية.

المادة (٢)

السلطات المختصة

(١) السلطات المختصة من الطرفين المتعاقدين لتتميد هذه الاتفاقية هما:

نباية عن حكومة مملكة البحرين:

- وزير العدل او الأشخاص المخولين من قبله.

نباية عن حكومة جمهورية قبرص:

- وزير العدل والنظام العام او الأشخاص المخولين من قبله .

(٢) يجب على كل طرف متعاقد إبلاغ الطرف المتعاقد الاخر بأي تفسيرات في قائمة الأشخاص المخولين من السلطات المختصة.

(٣) السلطات المختصة وفي اطار صلاحياتها لتعاون بشكل مباشر ويجب عليها الاتفاق على أشكال محددة من التعاون وسبل التواصل.

المادة (٣)

مجالات التعاون

يتعاون الطرفان المتعاقدان وفقاً لتشريعاتهما الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية في منع ومكافحة الجرائم التالية بشرط أن تشكل الأفعال جرائم في كلا البلدين (التجريم المشترك)

- أ) الإرهاب وتمويل الإرهاب؛
 - ب) الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
 - ج) الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ؛
 - د) الهجرة غير المشروعة.
 - هـ) الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال ؛
 - و) الجرائم الجنائية ضد الأشخاص؛
 - ز) الجرائم الجنائية ضد الممتلكات؛
 - ح) الإلحاح والاتجار غير المشروع وحيازة المتفجرات والأسلحة، النارية، الذخيرة، والسطح والتكنولوجيا.
 - ط) الاتجار غير المشروع بالسيارات وتزوير واستخدام وثائق مزورة لها.
 - ي) تهريب البضائع.
 - ك) الأفعال الإجرامية ضد الاقتصاد والتجارة والتبادل المالي والملكية الفكرية.
 - ل) تزوير النقود والأوراق المالية والطوابع ووسائل الدفع غير النقدية الوسائل: لأخرى التي لا تصنف كأوراق مالية وكذلك توزيع أو استخدام هذه الأدوات.
 - م) غسل الأموال.
 - ن) السرقة والاتجار غير المشروع بأعمال الفن والثقافة والآثار والمعادن الثمينة والمعادن.
 - س) الجرائم البيئية الجنائية،
 - ع) جرائم الإنترنت.
- ٢) إن الطرفين المتعاقدين، بناء على اتفاق مشترك، يوسعان مجال المساعدة المتبادلة لمكافحة الجرائم الجنائية، المنصوص عليها في تشريعاتهما الوطنية.

المادة (١٤)

اشكال التعاون

من أجل تحقيق التعاون في منع ومكافحة الجرائم الجنائية في المواضيع المنصوص عليها في هذا الاتفاق ووفقاً لتشريعاتهما الوطنية واحكام هذه الاتفاقية، يتعين على الطرفين المتعاقدين:

١. إبلاغ بعضهما البعض بجميع البيانات ذات الصلة التي تتعلق بالأشخاص المتورطين في الجريمة المنظمة وصلاتهم بالمنظمات والجماعات الإجرامية وسلوكهم.
٢. مساعدة بعضهم البعض في تعقب الأشخاص المشتبه بارتكابهم جرائم، والأشخاص المنهربين من المسؤولية الجنائية أو من يتخفون هوية بالسجن.
٣. تبادل نسخ من الوثائق الرسمية وتنسيق الأنشطة فيما يتعلق بكشف وتوثيق الجرائم الجنائية؛
٤. اتخاذ التدابير اللازمة بهدف ضبط التسليم.
٥. التعاون في البحث عن المفقودين أو في تحديد جثث مجهولين الهوية من الأشخاص المنوفين أو رفائهم في حالات الوفاة.
٦. التعاون في البحث عن الأشياء المسروقة المتعلقة بالجرائم الجنائية والبحث عن السيارات المسروقة.
٧. توسيع المساعدة المتبادلة لكشف مركبي الجرائم الجنائية عند الضرورة.
٨. تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالأساليب الجديدة في ارتكاب الجرائم الجنائية؛
٩. عقد اجتماعات عمل عند الضرورة بهدف إعداد وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالكشف عن جرائم جنائية محددة؛
١٠. تبادل المعلومات من نتائج الدراسات في البحوث الجنائية وتقنيات البحث وأية وسائل تهدف زيادة تطويرها.
١١. تنظيم برامج التدريب المشترك وتبادل الخبرات في المجالات المتعلقة بالتدريب المهني وتبادل المعلومات بشأن مناهج التدريب وبرامج التدريس في مؤسسات تدريب الشرطة.

المادة (٥)

مكافحة الإرهاب

يتبادل الطرفان المتعاقدين. وفقاً لتشريعاتهما الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية، ما يلي:

١. الخبرات في منع الأعمال الإرهابية المخطط لها أو التي ارتكبت و المعلومات المتعلقة بها وسرّكبيها وسيلهم والوسائل التقنية المستخدمة بهذا الشأن؛
٢. المعلومات عن الجماعات الإرهابية والموارد المالية وعضائها الذين يخططون لارتكاب أو ارتكبوا جرائم جنائية وإرهابية على أراضي أحد الأطراف المتعاقدة تهدف المساس بها وضد مصالحها.
٣. الدراسات التحليلية والنظرية لمكافحة الإرهاب.

المادة (٦)

مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

يعمل الطرفان المتعاقدين على التعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وفقاً لتشريعاتهما الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية، بما يلي:

١. تبادل المعلومات والبيانات عن الأشخاص الذين يتورطون في الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وطرق النقل ووسائل النقل والمعدات المستخدمة والأساليب التشغيلية ومكان الإنتاج وطرق تخزينها فضلاً عن غيرها من التفاصيل التي تتعلق بهذا النوع من الجرائم الضرورية لكشفها.
٢. تبادل المعلومات حول الأساليب والطرق الجديدة وغير العادية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية فضلاً عن تبادل الخبرات في هذا المجال؛
٣. اتخاذ تدابير منسقة لمنع الإنتاج والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية
٤. تبادل الدراسات العلمية والتعليمية والمواد ذات الصلة؛
٥. تبادل التشريعات القانونية ولديالاتها المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية .
٦. تبادل الخبرات في مجال التحقيق الجنائي؛ لتتني بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات واستعمالها،
٧. تبادل المعلومات والبيانات حول كيفية تحول إنتاج وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى نشاط غير قانوني لحازيتها.

المادة (٧)

مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة

يقوم الطرفان المتعاقدين بتبادل المعلومات العامة والخبرات والبيانات المستمدة من الأنشطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة، وفقا لتشريعاتها الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص يجوز لهم تبادل ما يلي:

١. معلومات عن مرتكبي الجرائم وأساليب الجماعات الإجرامية الذين يقومون بالنقل غير المشروع للأشخاص عبر حدود الدولة وفنوات الهجرة غير الشرعية والبيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر؛
٢. معلومات عن حالات التزوير واستخدام وثائق سفر مزورة ومزيفة.
٣. الدراسات التحليلية والمفاهيمية عن تلك الجرائم؛
٤. معلومات عن الأنظمة المحلية المتعلقة بحركة وإقامة الأجانب.

المادة (٨)

مكافحة غسل الأموال

تعاون الطرفان المتعاقدين، وفقا لتشريعاتهما الوطنية ووفقا لأحكام هذه الاتفاقية، في تحديد وتعقب وتحميد مصادرة مائدات الجرائم، وكذلك منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية.

المادة (٩)

شروط التعاون

(١) يجوز للسلطات المختصة لدى كل من الطرفين المتعاقدين تقديم المعلومات للطرف المتعاقد الآخر بناء على طلبها، ووفقا لتشريعاتها الوطنية وأحكام هذه الاتفاقية.

(٢) يجب أن يتم تقديم طلب للحصول على معلومات أو المساعدة في شكل مكتوب ما لم يتفق على خلاف ذلك.

(٣) يجوز للسلطة المختصة التابعة من الطرفين المتعاقدين توفير السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر بالمعلومات التي قد تساعد في اكتشاف أو منع أو توضيح جريمة جنائية، إذا أثبت أن المعلومات الواردة تعود بالفائدة بالنسبة للطرف المتعاقد الآخر.

(٤) على السلطة المختصة للطرف المتعاقد استيفاء هذا الطلب دون تأخير لا مبرر له، ويجوز طلب معلومات إضافية إذا اعتبرت ضرورية لتحقيق هذا الطلب.

المادة (١٠)

رفض الطلب

- (١) يجوز لكل طرف متعاقد أن يرفض طلباً أو جزئياً تقديم المعلومات أو المساعدة إذا كان تنفيذ الطلب يهدد السيادة أو الأمن أو النظام العام أو المصالح الوطنية، أو في حال كان الطلب لا يتمشى مع التشريعات الوطنية أو إذا كان استيفاء الطلب يناقض قراراتها القضائية أو التزاماتها الدولية وفي حالة جمهورية قبرص، إذا كان ذلك يتعارض مع المكاسب المجتمعية.
- (٢) تقوم السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين بإبلاغ الأخرى خطياً في حالة وجود أسباب لرفض تقديم المعلومات أو تقديم المساعدة المطلوبة .

المادة (١١)

حماية المعلومات

- (١) يضمن كل طرف متعاقد أن المعلومات المتولدة باستثناء المعلومات التي تم وضع علامة "للاستخدام العام" عليها ، يجب أن تلبى المستوى الأساسي من الحماية "للاستخدام الرسمي" وفقاً للتشريعات والإجراءات الوطنية.
- (٢) يتبادل الطرفان المتعاقدين المعلومات السرية بعد اتفاق خطي على تبادل وحماية المعلومات السرية وفقاً للتشريعات والإجراءات الوطنية.
- (٣) لا يجوز نقل المعلومات والمواد والبيانات والمعدات التقنية لطرف ثالث وفقاً لهذا الاتفاق إلا بموافقة خطية من السلطة المختصة للطرف المتعاقد المقدمة له.
- (٤) تقوم السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين، وفقاً لتشريعاتهما الوطنية، بتطبيق المتطلبات التالية لحماية البيانات الشخصية:
- أ. يجوز للسلطة المختصة بمقدمة الطلب استخدام البيانات فقط لأغراض محددة وفقاً للشروط التي تحددها السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد الأخرى
- ب. بناء على طلب السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد للحصول على المساعدة، والسلطة المختصة من الطرف الذي قدم الطلب يجب إعطاء المعلومات عن استخدام البيانات المرسله والنماذج التي تحققت.

- د. على كل طرف متعاقد تقديم البيانات الشخصية فقط إلى السلطة المختصة التي يحددها الطرف المتعاقد الآخر.
- ذ. السلطة المختصة للطرف المتعاقد ملزمة بتقديم بيانات صالحة وصحيحة. في حالة ان يتم التأكيد في وقت لاحق من أن البيانات غير الصحيحة التي لا ينبغي ان تنتقل تم نقلها إلى الطرف المتعاقد الآخر يجب ان يتم إعلامه فوراً وعلى الطرف المتعاقد تصحيح الأخطاء. أو بيانات لم يكن ينبغي نقلها فإنه يجب على الطرف الآخر تدميرها.
- ح. عند نقل البيانات على السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب بان يخاطر الطرف المتعاقد الآخر لتدمير أو إزالة البيانات وفقاً لتشريعاتها الوطنية بغض النظر عن الإطار الزمني ويجب تدمير البيانات الشخصية أو إزالتها في أقرب وقت ويجب على السلطة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب الإبلاغ عن تدمير وسبب إزالة البيانات المرسل. في حالة إنهاء هذا الاتفاقي. فإنه يجب تدمير جميع البيانات التي وردت على أساسه.
- ط. على الطرفين المتعاقدين مسؤولية تسجيل عملية نقل واستلام وإزالة وتدمير البيانات الشخصية.
- ي. على السلطات المختصة في الأطراف المتعاقدة اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان أمن البيانات وحمايتها ضد أي تدمير عرضي أو غير قانوني وضد فقائها وتعديلها والنشر الغير مصرح به ومنع الوصول إليها أو نشرها وأي شكل اخر من اشكال المعالجة الغير قانونية لها.
- ك. يجب على السلطات المختصة لدى الطرفين المتعاقدين ضمان حماية البيانات الشخصية وفقاً لتشريعاتها الوطنية وأن تكون خاضعة لمتطلبات التشريعات الوطنية.

المادة ١١٢

اللجنة المشتركة

- (١) يقوم الطرفان المتعاقدين بإنشاء لجنة مشتركة تتألف من ثلاثة أعضاء من كل طرف متعاقد من أجل تعزيز التعاون المرسوم في هذه الاتفاقية.
- (٢) يجب إبلاغ الطرفين المتعاقدين بتكوين اللجنة المشتركة وجميع التعديلات المتعلقة بها.
- (٣) عند الضرورة فإنه يجوز لكل طرف متعاقد طلب اجتماع اللجنة المشتركة.
- (٤) تجتمع اللجنة المشتركة بالتناوب في مملكة البحرين وفي جمهورية قبرص.
- (٥) على اللجنة المشتركة أن تقوم باعتماد نظامها الداخلي.

المادة (١٣)

نقاط الاتصال

يقوم الطرفان المتعاقدين بتحديد لحظة الاتصال الوطنية لأغراض الاتصال فيما بينهما.

المادة (١٤)

التكاليف

يجب على كل طرف متعاقد تحمل التكاليف التي قد تنشأ عن تطبيق هذه الاتفاقية ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة (١٥)

تسوية المنازعات

يقوم الطرفان المتعاقدين بتسوية أي نزاع يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق المناورات والمفاوضات الودية بين السلطات المختصة في كلا البلدين.

المادة (١٦)

العلاقة مع الاتفاقيات الدولية الأخرى

لن تآثر هذه الاتفاقية على الحقوق والالتزامات المستمدة من الاتفاقيات الدولية التي ياتزم بها أي من الطرفين المتعاقدين وفي حالة جمهورية قبرص، فإنه لا يجوز أن تمس الاتفاقية بالحقوق والالتزامات المستمدة تحت المكتسبات المجتمعية.

المادة (١٧)

تعليق الاتفاقية

لكل طرف متعاقد الحق بالتعليق الجزئي أو الكلي لأحكام هذه الاتفاقية إذا وجد أن هذا التطبيق يضر بالامن أو النظام العام أو الصحة العامة؛ وذلك بموجب إخطار كتابي قبل ثلاثة أشهر يرسل إلى الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ١٩٨

تعديل

يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو أي من أحكامها بموجب اتفاق مكتوب من الطرفين المتعاقدين ووفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين.

المادة (١٩)


الدخول في حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد شهر واحد من تاريخ تبادل الاداة القانونية وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين. وتظل سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ويتم تجديدها تلقائيا لخمس الفترات إلا إذا أبلغ كتابيا أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر بما لا يقل عن ستة أشهر مقدما الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء الاتفاقية.

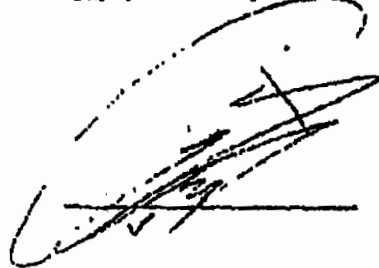
إثباتا وتأكيذا، فإن ممثلي الأطراف المفوضون حسب الأصول لهذا الغرض من قبل حكوماتهم، يوافقون على هذا الاتفاق.

حررت في القاهرة بتاريخ ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٦هـ الموافق ٩ مارس ٢٠١٥م، من نسختين أصليتين باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية. في حال الاختلاف في تفسير أحكام هذه الاتفاقية، يرجح النص الإنجليزي.

عن حكومة جمهورية قبرص



عن حكومة مملكة البحرين



**Agreement
Between the Government of the Kingdom of Bahrain
and the Government of the Republic of Cyprus
on Cooperation In Fighting Terrorism, Organized Crime,
Illicit Trafficking In Narcotic Drugs, Psychotropic Substances and their
Precursors, Illegal Migration and Other Criminal Offences Stipulated
In this Agreement**

The Government of the Kingdom of Bahrain, represented by the Ministry of Justice and the Government of the Republic of Cyprus represented by the Ministry of Justice and Public Order and (hereinafter referred to as "the two contracting parties"),

Wishing to develop their bilateral relations,

Aware of the significant importance of cooperation and coordination of the efforts of their institutions responsible for law enforcement, maintaining security and public order, combating terrorism and organized crime, illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors, illegal migration and other criminal offences,

Confirming their determination to combat terrorism,

Realizing that organized crime constitutes a serious threat for their development,

Concerned with the increase of illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors,

With intention to efficiently cooperate in the fight against illegal migration and human trafficking, aiming to coordinate their activities,

Having due regard to their international commitments and referring particularly to:

- The UN Convention against the Illicit Traffic In Narcotic Drugs and Psychotropic Substances of December 20th 1988;
- The International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism of 9th December 1999;
- The UN Convention against Transnational Organized Crime, of December 12th 2000,

in conformity with their national laws and for the Republic of Cyprus, with respect to the Acquis Communautaire,

Hereby agree as follows;

Article 1 Subject of Cooperation

The two contracting parties shall cooperate, respecting internal laws and international obligations of the respective states and in the case of the Republic of Cyprus, with respect to the Acquis Communautaire, in conformity with the provisions of this Agreement, and through their competent authorities, in combating terrorism, organized crime, illicit trafficking in narcotic drugs and psychotropic substances and their precursors, illegal migration and other criminal offences.

Article 2 Competent Authorities

(1) The Competent authorities of the two contracting parties for the implementation of this Agreement are:

On behalf of the Government of the Kingdom of Bahrain:

- The Minister of Justice or the persons authorized by him.

On behalf of the Government of the Republic of Cyprus:

- The Minister of Justice and Public Order or the persons authorized by him;

(2) Each contracting party shall inform the other contracting party of any alterations in the list of persons authorised by its competent authorities.

(3) The competent authorities, within the framework of their powers, shall cooperate directly and shall agree on specific forms of cooperation and ways of communication.

Article 3 Areas of Cooperation

(1) The two contracting parties shall cooperate, in accordance with their national legislation and the provisions of this Agreement in the prevention and combating of the following crimes, provided that they constitute an offence in both countries (dual criminality):

- a) Terrorism and financing of terrorism;
- b) Transnational organized crime;
- c) Illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors;
- d) Illegal migration;
- e) Trafficking in human beings, especially women and children;
- f) Criminal offences against persons;
- g) Criminal offences against property;
- h) Illegal production, trafficking and possession of explosives, firearms, ammunition, goods and technologies.
- i) Illicit trafficking of motor vehicles, forgery and use of forged documents for them;
- j) Smuggling of goods;
- k) Criminal offences against the economy, trade and financial exchange and intellectual property;

- l) Forgery of money, securities and stamps, and other means of non-cash payment which are not securities, as well as the distribution or use of these items;
- m) Money Laundering;
- n) Theft and illegal trade of works of art and culture, antiquities, precious metals and minerals;
- o) Environmental criminal offences;
- p) Cyber crime.

(2) The contracting parties shall, by common consent, also extend the area of mutual assistance to combat other criminal offences, provided for in their national legislations.

Article 4 Forms of Cooperation

In order to achieve cooperation in the prevention and combating of criminal offences in the areas provided for in this Agreement, and in accordance with their national legislation and the provisions of this Agreement, the two contracting parties shall:

1. Inform each other of all relevant data that are related to persons involved in organized crime and their connections, about criminal organizations and groups and their behaviour;
2. Assist each other in tracing of persons suspected to have committed crimes, and persons who are avoiding their criminal liability or serving a sentence;
3. Communicate each other copies of official documents and carry out coordinated activities in relation to detection and documentation of criminal offences;
4. Undertake necessary measures with the aim to achieve controlled delivery;
5. Cooperate during search for missing persons or in the identification of unidentified bodies of deceased persons or their post-mortem remains;

6. Cooperate during search for of stolen objects related to criminal offences, as well as stolen motor vehicles.
7. Extend mutual assistance to each other to detect perpetrators of criminal offences, when necessary;
8. Exchange information and experiences related to new methods of committing criminal offences;
9. Hold working meetings, when necessary, with the aim of preparation and coordination of measures related to detection of specific criminal offences;
10. Exchange information on the results of criminological research studies, research techniques and any methods with the aim of their further development;
11. Organize joint training programmes, exchange experts in the fields related to professional training and exchange information on training curriculum and teaching programmes in police training institutions.

Article 5

Fight against Terrorism

The two contracting parties, in accordance with their respective national legislations and the provisions of this Agreement, shall exchange the following:

1. Experience in prevention of planned terrorist acts, or committed terrorist acts, information about them, their perpetrators and ways and technical means used;
2. Information on terrorist groups, their financial resources and their members who plan to commit, or have committed criminal and terrorist offences on the territory of one of the contracting parties at its prejudice and against its interests;
3. Analytical and theoretical studies of combating terrorism.

Article 6

Fight against illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors

The two contracting parties shall cooperate in the area of the fight against illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors and in accordance with their respective national legislations and the provisions of this Agreement, shall:

1. Exchange information and data on persons who participate in illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors, transportation routes, means of transportation, equipment used and operational methods, origin of production, storing methods, as well as other details related to this type of crimes, when necessary for its detection;
2. Exchange information on unusual and new methods and routes of illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors, as well as experiences in this area;
3. Undertake coordinated measures to prevent illegal production and illicit trafficking in narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors;
4. Exchange of scientific and educational studies and relevant materials;
5. Exchange of legislations and their amendments related to narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors;
6. Exchange of technical criminal investigation experiences on illicit trafficking in narcotic drugs and their abuse;

7. Exchange information and data on how legal production and trade of narcotic drugs, psychotropic substances and their precursors turned into illegal activity for the fight against them.

Article 7

Fight against trafficking in human beings and illegal migration

The two contracting parties shall in general exchange information, experiences and data derived from the activities in combating trafficking in human beings and illegal migration, in accordance with their national legislations and the provisions of this Agreement. In particular they shall exchange the following:

1. Information on perpetrators of crimes, methods of criminal groups conducting illegal transfer of persons across state borders, channels of illegal migration and data related to trafficking in human beings;
2. Information on cases of forgery and use of false and forged travel documents;
3. Analytical and conceptual studies of those crimes;
4. Information on domestic regulations related to movement and stay of aliens.

Article 8

Fight against money laundering

The two contracting parties shall cooperate, in accordance with their national legislation and the provisions of this Agreement, in the identification, tracing, freezing and confiscation of proceeds of crime, as well as the prevention and suppression of money laundering and terrorist financing activities.

Article 9 Conditions for Cooperation

(1) The competent authorities of each of the two contracting parties shall submit information to the other contracting party upon its request, in accordance with their national legislation and the provisions of this Agreement.

(2) The request for information or assistance shall be submitted in written form, unless otherwise agreed.

(3) The competent authority of either of the two contracting parties may, provide the competent authority of the other contracting party with information that might help in detecting, preventing or clarifying a criminal offence. If it considers that the information in question is of interest for the other contracting party.

(4) The competent authority of the requested contracting party shall fulfill such request without unreasonable delay. Additional information may be requested if it is considered necessary for the fulfillment of the request.

Article 10 Refusal of a Request

(1) Each contracting party may refuse, in total or in part to provide information or assistance, if it estimates that fulfilling the request might threaten its sovereignty, security, public order or national interests, or in case the request is not in accordance with its national legislation or if such fulfilling contradicts its judicial decisions or international obligations and in the case of the Republic of Cyprus, if it is contrary to the Acquis Communautaire;

(2) The competent authorities of the two contracting parties shall inform each other in writing in case they have reasons to refuse to render the requested information or assistance.

Article 11 Protection of Information

(1) Each contracting party ensures that the information transmitted, except the information that has been marked "For public use", shall be marked at the basic level of protection "For official use", in accordance with its national legislation and procedures;

(2) The two contracting parties shall exchange classified information after a written agreement on exchange and protection of classified information in accordance with their national legislations and procedures;

(3) Transmission of information, materials, data and technical equipment shall not be provided to a third party in accordance with this Agreement except with the written consent of the competent authority of the providing contracting Party;

(4) The competent authorities of the two contracting parties shall, in accordance with their national legislations, apply the following requirements for the protection of personal data;

(a) The competent authority of the requesting contracting party may use the data solely for the purpose and under the conditions determined by the competent authority of the requested contracting party;

(b) Upon the request of the competent authority of the requested contracting party for assistance, the competent authority of the requesting contracting party shall give information on the use of the transmitted data and the results achieved;

(c) Each contracting party shall submit personal data only to the competent authority determined by the other contracting party;

(d) The competent authority of the requested contracting Party is obliged to submit valid and correct data. In case it is subsequently ascertained that incorrect data or data that should not be transmitted, have been transmitted, the requesting contracting Party must be notified immediately. The requesting contracting party shall

then correct the errors or, in case data should not have been transmitted, destroy them;

(e) When transmitting data, the competent authority of the requested contracting Party shall notify the other contracting party for the destruction or removal of the data in accordance with its national legislation. Regardless of the timeframe, personal data must be destroyed or removed as soon as it is not needed anymore. The competent authority of the requested contracting Party must be informed about the destruction and reason for the removal of transmitted data. In case of termination of this Agreement, all data received on its basis must be destroyed:

(f) The two contracting parties have duty to record the transmission, receipt, removal and destruction of personal data;

(g) The competent authorities of the Parties shall take all the appropriate measures for the security of the data and their protection against accidental or unlawful destruction, accidental loss, alteration, unauthorized dissemination or access or publication and any other form of unlawful processing.

(h) The competent authorities of the two contracting Parties shall ensure the protection of personal data in accordance with their national legislations and they shall be subject to the requirements provided into their national legislations.

Article 12 Joint committee

(1) The two contracting parties shall establish a Joint committee composed of three members from each contracting party in order to promote the cooperation envisaged by this Agreement.

(2) The two contracting parties shall be informed of the composition and all alterations in the composition of the joint committee.

(3) When necessary, each contracting party may initiate meeting of the joint committee.

(4) The joint committee shall meet alternately in the Kingdom of Bahrain and in the Republic of Cyprus.

(5) The joint committee may adopt its own rules of procedure.

Article 13 Contact Points

The two contracting parties shall determine the national point of contact for communication purposes.

Article 14 Costs

Each contracting party shall bear the costs that might arise from the application of this Agreement, unless otherwise agreed.

Article 15 Settlement of disputes

The two contracting parties shall settle any dispute concerning the interpretation or application of this Agreement, by way of consultations and negotiations between the competent authorities of the two contracting parties.

Article 16 Relationship to other International Agreements

This Agreement shall not affect the rights and obligations derived from international agreements by which either one of the two contracting parties is bound and in the case of the Republic of Cyprus, shall not affect rights and obligations derived under the *Acquis Communautaire*.

Article 17 Suspension of the Agreement

Each contracting party has the right, by written notification of three months to the other contracting party, to suspend, in part or in total, the provisions of this Agreement if found that it prejudices especially its public security, public order or public health.

Article 18 Amendment

This Agreement or any of its provisions may be amended by a written accord of the two contracting parties, in accordance with the legal procedures applied in both countries.


Article 19 Entering into force

This Agreement shall enter into force after one month from the date of exchange of the instrument of ratification in accordance with the legal procedures applied in both countries. It shall remain in force for three years and shall be automatically renewed for the same period unless one of the two contracting parties notifies at least six months in advance, the other contracting party in writing through diplomatic channels of its desire to terminate it.

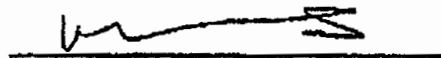
In witness and confirmation whereof, the representatives of the parties, duly authorized for this purpose by their respective Governments, sign the present Agreement.

Done at Manama on the 9th of March, 2015, in two originals, each in Arabic, Greek and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence in interpretation of the provisions of this Agreement, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE KINGDOM OF BAHRAIN



FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS



Συμφωνία

**Μεταξύ της Κυβέρνησης του Βασιλείου του Μπαχρέιν
και της Κυβέρνησης της Κυπριακής Δημοκρατίας
για Συνεργασία στην Καταπολέμηση της Τρομοκρατίας,
του Οργανωμένου Εγκλήματος, της Παράνομης Διακίνησης
Ναρκωτικών, Ψυχοτρόπων και Προδρόμων Ουσιών, της Παράνομης
Μετανάστευσης και άλλων Ποινικών Αδικημάτων που Προβλέπονται
στη Συμφωνία**

Η Κυβέρνηση του Βασιλείου του Μπαχρέιν που εκπροσωπείται από το Υπουργείο Δικαιοσύνης και η Κυβέρνηση της Κυπριακής Δημοκρατίας που εκπροσωπείται από το Υπουργείο Δικαιοσύνης και Δημόσιας Τάξης (εφεξής ως "τα δύο συμβαλλόμενα μέρη"),

Επιθυμώντας να αναπτύξουν τις διμερείς σχέσεις τους,

Έχοντας επίγνωση της μεγάλης σημασίας που έχει η συνεργασία και ο συντονισμός των προσπάθειών των θεσμικών τους οργάνων που είναι αρμόδια για την επιβολή του νόμου, τη διατήρηση της ασφάλειας και της δημόσιας τάξης, την καταπολέμηση της τρομοκρατίας και του οργανωμένου εγκλήματος, της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών, της παράνομης μετανάστευσης και άλλων ποινικών αδικημάτων,

Επιβεβαιώνοντας την αποφασιστικότητά τους για την καταπολέμηση της τρομοκρατίας,

Συνειδητοποιώντας ότι το οργανωμένο έγκλημα αποτελεί μια σοβαρή απειλή για την ανάπτυξή τους,

Ανησυχώντας για την αύξηση της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών,

Έχοντας πρόθεση να συνεργάζονται αποτελεσματικά για την καταπολέμηση της παράνομης μετανάστευσης και της εμπορίας ανθρώπων, με σκοπό να συντονίσουν τις δραστηριότητές τους,

Λαμβάνοντας δεόντως υπόψη τις διεθνείς δεσμεύσεις τους που αφορούν συγκεκριμένα:

- Τη Σύμβαση των Ηνωμένων Εθνών κατά της Παράνομης Διακίνησης Ναρκωτικών και Ψυχοτρόπων Ουσιών, της 20^{ης} Δεκεμβρίου 1988.
- Τη Διεθνή Σύμβαση για την Καταστολή της Χρηματοδότησης της Τρομοκρατίας, της 9^{ης} Δεκεμβρίου 1999.
- Τη Σύμβαση των Ηνωμένων Εθνών κατά του Διεθνικού Οργανωμένου Εγκλήματος, της 12^{ης} Δεκεμβρίου 2000.

Σύμφωνα με την εθνική νομοθεσία τους και σε ό,τι αφορά την Κυπριακή Δημοκρατία, σύμφωνα με το Κοινοτικό Κεκτημένο.

Συμφωνούν ως εξής:

Άρθρο 1 Αντικείμενο της Συνεργασίας

Το δύο συμβαλλόμενα μέρη θα συνεργάζονται, με σεβασμό στην εθνική νομοθεσία και τις διεθνείς υποχρεώσεις των αντίστοιχων κρατών και, στην περίπτωση της Κυπριακής Δημοκρατίας και το Κοινοτικό Κεκτημένο, σύμφωνα με τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας, καθώς και μέσω των αρμόδιων αρχών τους για την καταπολέμηση της τρομοκρατίας, του οργανωμένου εγκλήματος, της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών και ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών, της παράνομης μετακόστευσης και άλλων ποινικών αδικημάτων.

Άρθρο 2 Αρμόδιες αρχές

[1] Οι αρμόδιες αρχές των δύο συμβαλλόμενων μερών για την εφαρμογή της παρούσας συμφωνίας είναι :

Εκ μέρους της Κυβέρνησης του Βασιλείου του Μπαχρέιν:

- Ο Υπουργός Δικαιοσύνης ή τα πρόσωπα που είναι εξουσιοδοτημένα από αυτόν.

Εκ μέρους της Κυβέρνησης της Κυπριακής Δημοκρατίας :

· Ο Υπουργός Δικαιοσύνης και Δημόσιας Τάξης ή τα πρόσωπα που είναι εξουσιοδοτημένα από αυτόν,

(2) Κάθε συμβαλλόμενο μέρος ενημερώνει το άλλο συμβαλλόμενο μέρος για τυχόν αλλαγές στον κατάλογο των προσώπων που είναι εξουσιοδοτημένα από τις αρμόδιες αρχές του.

(3) Οι αρμόδιες αρχές, στο πλαίσιο των αρμοδιοτήτων τους, συνεργάζονται οπτευθείας και σπυφουαίζουν για τις ειδικές μορφές συνεργασίας και τρόπους επικοινωνίας.

Άρθρο 3 Τομείς συνεργασίας

(1) Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη συνεργάζονται, σύμφωνα με την εθνική τους νομοθεσία και τις διατάξεις της παρούσας συμφωνίας για την πρόληψη και την καταπολέμηση των ακολούθων εγκλημάτων, υπό την προϋπόθεση ότι αυτά αποτελούν αδίκημα και στις δύο χώρες (δίπλο αξόποινο):

- α) Τρομοκρατία και χρηματοδότηση της τρομοκρατίας,
- β) Διεθνικό οργανωμένο έγκλημα,
- γ) Παράνομη διακίνηση ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών,
- δ) Παράνομη μετανάστευση,
- ε) Έμπορτα ανθρώπων, ιδίως γυναικών και παιδιών,
- στ) Ποινικά αδικήματα εναντίον προσώπων,
- ζ) Ποινικά αδικήματα εναντίον περιουσίας,
- η) Παράνομη παραγωγή, διακίνηση και κατοχή εκρηκτικών υλών, όπλων, πυρομαχικών, αεθών και τεχνολογιών,
- θ) Παράνομη διακίνηση οχημάτων, πλαστογραφία και χρήση πλαστών εγγράφων για αυτά,
- ι) Ασθρεμπόριο αεθών,
- ια) Ποινικά αδικήματα κατά της οικονομίας, των εμπορικών και οικονομικών συναλλαγών και της πνευματικής ιδιοκτησίας,
- ιβ) Παραχάραξη χρήματος, τίτλων αξιολγράφων και γραμματοσήμων, καθώς και άλλων μέσων πληρωμής πλην των μετρητών που δεν είναι αξιόγραφα, καθώς και τη διανομή ή τη χρήση των ειδών αυτών.

- η) Νομιμοποίηση εσόδων από εγκληματικές δραστηριότητες.
- ιδ) Κλοπή και παράνομο εμπόριο έργων τέχνης και πολιτισμού, αρχαιοτήτων, πολυτίμων μετάλλων και ορυκτών.
- ιε) Περιβαλλοντικά ποινικά αδικήματα.
- ιστ) Ηλεκτρονικό έγκλημα.

(2) Το συμβαλλόμενο μέρη, με κοινή συναίνεση, μπορούν να επεκτείνουν τον τομέα της αμοιβαίας συνδρομής για την καταπολέμηση άλλων ποινικών αδικημάτων, που προβλέπονται στην εθνική τους νομοθεσία.

Άρθρο 4 Μορφές συνεργασίας

Για την επίτευξη της συνεργασίας για την πρόληψη και την καταπολέμηση αξιολογικών πράξεων στους τομείς που προνοούνται στην παρούσα Συμφωνία, και σύμφωνα με την εθνική τους νομοθεσία και τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας, τα δύο συμβαλλόμενα μέρη,

1. Ενημερώνουν το ένα το άλλο για όλα τα σχετικά στοιχεία που αφορούν πρόσωπα τα οποία εμπλέκονται στο οργανωμένο έγκλημα και τις διασυνδέσεις τους, τις εγκληματικές οργανώσεις και ομάδες και τη συμπεριφορά τους.
2. Βοηθούν το ένα το άλλο στον εντοπισμό των προσώπων που είναι υποπτα για διάπραξη εγκλημάτων και προσώπων που αποφεύγουν την ποινική ευθύνη τους ή εκτίουν παινή.
3. Γνωστοποιούν το ένα στο άλλο αντίγραφα επισήμων εγγράφων τους και διεξάγουν συντονισμένες δραστηριότητες σε σχέση με την ανίχνευση και την τεκμηρίωση ποινικών αδικημάτων.
4. Αναλαμβάνουν τη λήψη των αναγκαίων μέτρων με στόχο την επίτευξη ελεγχόμενης ποράδοσης.
5. Συνεργάζονται στην αναζήτηση αγνοουμένων ή την εξακρίβωση της ταυτότητας μη αναγνωρισθέντων σορών ή λειψάνων μετά τη νεκρωσία.
6. Συνεργάζονται στην αναζήτηση κλεμμένων αντικειμένων που σχετίζονται με ποινικά αδικήματα, καθώς και κλεμμένων οχημάτων.
7. Παρέχουν αμοιβαία συνδρομή το ένα στο άλλο, όταν είναι απορροίητο, για τον εντοπισμό των δραστών αξιολογικών πράξεων.
8. Ανταλλάσσουν πληροφορίες και εμπειρίες αναφορικά με νέες μεθόδους διάπραξης ποινικών αδικημάτων.

9. Πραγματοποιούν συναντήσεις εργασίας, όταν είναι απαραίτητο, με στόχο την προετοιμασία και τον συντονισμό των μέτρων που σχετίζονται με την ανίχνευση συγκεκριμένων αδικημάτων.

10. Ανταλλάσσουν πληροφορίες σχετικά με τα αποτελέσματα εγκληματολογικών ερευνών, ερευνητικών τεχνικών, και οποιωνδήποτε μεθόδων, με στόχο την περαιτέρω ανάπτυξή τους.

11. Οργανώνουν κοινά προγράμματα κατάρτισης, ανταλλάσσουν εμπειρογνώμονες σε τομείς που σχετίζονται με την επαγγελματική κατάρτιση και την ανταλλαγή πληροφοριών σε πρόγραμμα σπουδών κατάρτισης και διδασκαλίας σε ιδρύματα αστυνομικής εκπαίδευσης.

Άρθρο 5

Καταπολέμηση της τρομοκρατίας

Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη, σύμφωνα με τις αντίστοιχες εθνικές τους νομοθεσίες και τις διατάξεις της παρούσας συμφωνίας, ανταλλάσσουν τα ακόλουθα:

1. Εμπειρίες στον τομέο της πρόληψης σχεδιαζόμενων τρομοκρατιών ενεργειών, σε διαπραχθείσες τρομοκρατικές ενέργειες, πληροφορίες σχετικά με αυτές, τους δράστες και τους τρόπους και τα τεχνικά μέσα που χρησιμοποιήθηκαν.

2. Πληροφορίες σχετικά με τρομοκρατικές ομάδες, τους οικονομικούς πόρους τους και τα μέλη τους, τα οποία σχεδιάζουν να διαπράξουν ή έχουν διαπράξει εγκληματικές και τρομοκρατικές ενέργειες στο έδαφος ενός από τα συμβαλλόμενα μέρη, πλησιοντας το μέρος αυτό και ενεργώντας εναντίον των συμφερόντων του.

3. Αναλυτικές και θεωρητικές μελέτες για την καταπολέμηση της τρομοκρατίας.

Άρθρο 6

Καταπολέμηση της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών

Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη συνεργάζονται στον τομέο της καταπολέμησης της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών και σύμφωνα με τις αντίστοιχες εθνικές τους νομοθεσίες και τις διατάξεις της παρούσας συμφωνίας:

1. Ανταλλάσσουν πληροφορίες και στοιχεία αναφορικά με τα πρόσωπα που συμμετέχουν σε παράνομη διακίνηση ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών, τις διαδρομές μεταφοράς τους, τα μέσα μεταφοράς που χρησιμοποιούνται, τον εξοπλισμό και τις επιχειρησιακές μεθόδους τους, την προέλευση των προϊόντων, τις μεθόδους αποθήκευσης, καθώς και άλλες λεπτομέρειες που σχετίζονται με αυτό το είδος των εγκλημάτων, όταν αυτό είναι αναγκαίο για την ανίχνευση τους.
2. Ανταλλάσσουν πληροφορίες σχετικά με αουνήθιστες και νέες μεθόδους και οδούς του λαθρεμπορίου ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών τους, καθώς και εμπειρίες σε αυτόν τον τομέα.
3. Αναλαμβάνουν συντονισμένα μέτρα για την πρόληψη της παράνομης παραγωγής και της παράνομης διακίνησης ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών.
4. Ανταλλάσσουν επιστημονικές και εκπαιδευτικές μελέτες και σχετικό υλικό.
5. Ανταλλάσσουν νομοθεσίες και τις τροποποιήσεις τους που αφορούν τα ναρκωτικά, τις ψυχοτρόπες και τις προδρόμες ουσίες.
6. Ανταλλάσσουν εμπειρίες σχετικά με τις τεχνικές ποινικής έρευνας αναφορικά με την παράνομη διακίνηση ναρκωτικών και την κατάχρηση τους.
7. Ανταλλάσσουν πληροφορίες και στοιχεία σχετικά με το πώς η νόμιμη παραγωγή και το εμπόριο των ναρκωτικών, ψυχοτρόπων και προδρόμων ουσιών μετατράπηκε σε παράνομη δραστηριότητα στον αγώνα εναντίον τους.

Άρθρο 7

Καταπολέμηση της εμπορίας ανθρώπων και της παράνομης μετανάστευσης

Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη προβoίνουν σε ανταλλαγή γενικών πληροφοριών, εμπειριών και στοιχείων που προκύπτουν από τις δραστηριότητες στην καταπολέμηση της εμπορίας ανθρώπων και της παράνομης μετανάστευσης, σύμφωνα με τις εθνικές τους νομοθεσίες και τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας. Ειδικότερα, οι αρμόδιες αρχές ανταλλάσσουν τα ακόλουθα :

1. Πληροφορίες σχετικά με τους δράστες των εγκλημάτων, τις μεθόδους των εγκληματικών ομάδων που διεξάγουν παράνομη μεταφορά προσώπων μεταξύ κρατών, το κανάλια της παράνομης μετανάστευσης και δεδομένα που σχετίζονται με την εμπορία ανθρώπων.

- 2 . Πληροφορίες σχετικά με υποθέσεις πλαστογραφίας και χρήσης πλαστών και παραποιημένων ταξιδιωτικών εγγράφων.
- 3 . Αναλυτικές και θεωρητικές μελέτες αναφορικά με τα εγκλήματα αυτά.
- 4 . Πληροφορίες σχετικά με τις εσωτερικούς κανονισμούς που σχετίζονται με την διακίνηση και διαμονή αλλοδαπών.

Άρθρο 8

Καταπολέμηση της νομιμοποίησης εσόδων από εγκληματικές δραστηριότητες

Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη συνεργάζονται, σύμφωνα με την εθνική τους νομοθεσία και τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας, στον προσδιορισμό, τον εντοπισμό, τη δέσμευση και τη δήμευση των προϊόντων του εγκλήματος, καθώς και την πρόληψη και καταστολή της νομιμοποίησης εσόδων από εγκληματικές δραστηριότητες και της χρηματοδότησης της τρομοκρατίας.

Άρθρο 9

Όροι για τη συνεργασία

- (1) Οι αρμόδιες αρχές του κάθε ενός από τα δύο συμβαλλόμενα μέρη θα δίδουν πληροφορίες στο άλλο συμβαλλόμενο μέρος, κατόπιν αιτήματός του, σύμφωνα με την εθνική τους νομοθεσία και τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας.
- (2) Το αίτημα για παροχή πληροφοριών ή βοήθειας, θα πρέπει να υποβάλλεται σε γραπτή μορφή, εκτός αν συμφωνηθεί διαφορετικά.
- (3) Η αρμόδια αρχή του κάθε ενός από τα δύο συμβαλλόμενα μέρη μπορεί να παρέχει στην αρμόδια αρχή του άλλου συμβαλλόμενου μέρους πληροφορίες που θα μπορούσαν να βοηθήσουν στην ανίχνευση, την πρόληψη ή τη διευκρίνιση ποινικού αδικήματος, εφόσον κρίνει ότι οι εν λόγω πληροφορίες παρουσιάζουν ενδιαφέρον για το άλλο συμβαλλόμενο μέρος.
- (4) Η αρμόδια αρχή του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο υποβάλλεται το αίτημα θα πρέπει να ικανοποιεί το εν λόγω αίτημα χωρίς αδικαιολόγητη καθυστέρηση. Πρόσθετες πληροφορίες μπορούν να ζητηθούν εάν κρίνεται αναγκαίο για την ικανοποίηση του αιτήματος.

Άρθρο 10 Απόρριψη Αιτήματος

(1) Κάθε συμβαλλόμενο μέρος μπορεί να αρνηθεί, εν όλω ή εν μέρει, να παράσχει πληροφορίες ή βοήθεια, εφόσον εκτιμά ότι η εκπλήρωση του αιτήματος θα μπορούσε να απειλήσει την κυριαρχία, την ασφάλεια, τη δημόσια τάξη ή τα εθνικά συμφέροντα, ή σε περίπτωση που το αίτημα δεν είναι σύμφωνο με εθνική νομοθεσία ή εάν η ικανοποίησή του έρχεται σε αντίθεση με δικαστικές αποφάσεις ή τις διεθνείς του υποχρεώσεις και στην περίπτωση της Κυπριακής Δημοκρατίας, αν είναι αντίθετη προς το Κοινοτικό Κεκτημένο.

(2) Οι αρμόδιες αρχές των δύο συμβαλλόμενων μερών ενημερώνουν γραπτώς τη μία την άλλη σε περίπτωση που έχουν λόγους να αρνηθούν να παράσχουν τις ζητούμενες πληροφορίες ή βοήθεια.

Άρθρο 11 Προστασία των πληροφοριών

(1) Κάθε συμβαλλόμενο μέρος διασφαλίζει ότι οι πληροφορίες που διαβιβάζονται, εκτός από τις πληροφορίες που φέρουν την ένδειξη "Για δημόσια χρήση", πρέπει να διαβαθμίζονται στο βασικό επίπεδο προστασίας "Για επίσημη χρήση" σύμφωνα με την εθνική νομοθεσία και τις διαδικασίες του.

(2) Τα συμβαλλόμενα μέρη ανταλλάσσουν διαβαθμισμένες πληροφορίες μετά από γραπτή συμφωνία για την ανταλλαγή και την προστασία διαβαθμισμένων πληροφοριών, σύμφωνα με τις εθνικές νομοθεσίες και διαδικασίες τους.

(3) Η μετάδοση πληροφοριών, υλικού, δεδομένων και τεχνικού εξοπλισμού δεν πρέπει να γίνεται σε τρίτους, σύμφωνα με την παρούσα Συμφωνία, εκτός με τη γραπτή συγκατάθεση της αρμόδιας αρχής του μέρους που είναι υπόχρεο για την παροχή πληροφοριών.

(4) Αρμόδιες αρχές των δύο συμβαλλόμενων μερών σύμφωνα με τις εθνικές νομοθεσίες τους, εφαρμόζουν τις ακόλουθες απαιτήσεις για την προστασία των προσωπικών δεδομένων:

(α) Η αρμόδια αρχή του αιτούντος συμβαλλόμενου μέρους μπορεί να χρησιμοποιεί τα δεδομένα αποκλειστικά και μόνο για τους σκοπούς και υπό τις προϋποθέσεις που καθορίζονται από την αρμόδια αρχή του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο απευθύνεται το αίτημα

(β) Μετά από αίτημα της αρμόδιας αρχής του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο απευθύνεται το αίτημα για βοήθεια, η αρμόδια αρχή του αιτούντος συμβαλλόμενου μέρους πρέπει να δίδει πληροφορίες σχετικά με τη χρήση των διαβιβαζομένων στοιχείων και τα αποτελέσματα που έχουν επιτευχθεί.

(γ) Κάθε συμβαλλόμενο μέρος θα δίδει προσωπικά δεδομένα μόνο στην αρμόδια αρχή που έχει οριστεί από το άλλο συμβαλλόμενο μέρος.

(δ) Η αρμόδια αρχή του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο υποβάλλεται το αίτημα υποχρεούται να υποβάλει έγκυρα και ορθά στοιχεία . Σε περίπτωση που διαπιστωθεί στη συνέχεια ότι έχουν παρασχεθεί εσφαλμένα δεδομένα ή δεδομένα που δεν έπρεπε να διαβιβαστούν, το αιτούν συμβαλλόμενο μέρος πρέπει να ειδοποιείται αμέσως. Το αιτούν συμβαλλόμενο μέρος πρέπει στη συνέχεια να διορθώσει τα λάθη ή, σε περίπτωση που τα δεδομένα δεν θα έπρεπε να είχαν διαβιβαστεί, να τα καταστρέψει.

(ε) Κατά τη διαβίβαση των δεδομένων, η αρμόδια αρχή του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο υποβάλλεται το αίτημα γνωστοποιεί στο άλλο συμβαλλόμενο μέρος την καταστροφή ή την αφαίρεση των δεδομένων σύμφωνα με την εθνική του νομοθεσία. Ανεξάρτητα από το χρονοδιάγραμμα, τα προσωπικά δεδομένα πρέπει να καταστρέφονται ή να απομακρύνονται μόλις δεν είναι πλέον αναγκαία . Η αρμόδια αρχή του συμβαλλόμενου μέρους στο οποίο υποβάλλεται το αίτημα πρέπει να ενημερώνεται σχετικά με την καταστροφή και το λόγο για την απομάκρυνση των μεταδοθέντων δεδομένων. Σε περίπτωση καταγγελίας της παρούσας Συμφωνίας, όλα τα δεδομένα που λομβάνονται βάσει αυτής πρέπει να καταστραφούν.

(στ) Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη έχουν καθήκον να καταγράψουν την μετάδοση, την παραλαβή, την απομάκρυνση και την καταστροφή των προσωπικών δεδομένων.

(ζ) Οι αρμόδιες αρχές των Μερών θα λαμβάνουν όλα τα κατάλληλα μέτρα για την ασφάλεια των δεδομένων και την προστασία τους από τυχαία ή παράνομη καταστροφή, τυχαία απώλεια, αλλοίωση, απαγορευμένη διάδοση ή πρόσβαση ή δημοσίευση και κάθε άλλη μορφή παράνομης επεξεργασίας.

(η) Οι αρμόδιες αρχές των δύο συμβαλλόμενων Μερών διασφαλίζουν την προστασία των προσωπικών δεδομένων , σύμφωνα με τις εθνικές

νομοθεσίες τους και υπόκεινται στις απαιτήσεις που προβλέπονται στις εθνικές νομοθεσίες τους.

Άρθρο 12 Μικτή επιτροπή

(1) Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη συγκροτούν μικτή Επιτροπή αποτελούμενη από τρία μέλη από κάθε συμβαλλόμενο μέρος, προκειμένου να προσωθήθει η συνεργασία που προβλέπεται από την παρούσα Συμφωνία.

(2) Τα δύο συμβαλλόμενα μέρη θα ενημερώνονται για τη σύνθεση και για κάθε αλλαγή στη σύνθεση της μικτής επιτροπής.

(3) Όταν είναι αναγκαίο, κάθε συμβαλλόμενο μέρος μπορεί να ζητήσει την πραγματοποίηση συνεδρίας της μικτής επιτροπής.

(4) Η μικτή επιτροπή συνέρχεται ενάλλαξ στο βασίλειο του Μπαχρέιν και στην Κυπριακή Δημοκρατία.

(5) Η μικτή επιτροπή μπορεί να θεσπίσει τον εσωτερικό της κανονισμό.

Άρθρο 13 Σημεία Επαφής

Τα συμβαλλόμενα μέρη καθορίζουν τα εθνικά σημεία επαφής για σκοπούς επικοινωνίας.

Άρθρο 14 Έξοδα

Κάθε συμβαλλόμενο μέρος αναλαμβάνει τα έξοδα που μπορεί να προκύψουν από την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας, εκτός αν συμφωνηθεί διαφορετικά.

Άρθρο 15 Επίλυση διαφορών

Τα συμβαλλόμενα μέρη θα επιλύουν οποιαδήποτε διαφορά σχετικό με την ερμηνεία ή την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας, μέσω διαβουλεύσεων και διαπραγματεύσεων μεταξύ των αρμοδίων αρχών των δύο συμβαλλομένων μερών.

Άρθρο 16 Σχέση με άλλες Διεθνείς Συμφωνίες

Η παρούσα Συμφωνία δεν θα θίγει τα δικαιώματα και τις υποχρεώσεις που απορρέουν από διεθνείς συμφωνίες οι οποίες δεσμεύουν το ένα ή το άλλο από τα δύο συμβαλλόμενα μέρη και στην περίπτωση της Κυπριακής Δημοκρατίας δεν θα θίγει τα δικαιώματα και τις υποχρεώσεις που απορρέουν από το Κοινοτικό Κεκτημένο.

Άρθρο 17 Αναστολή της Συμφωνίας

Κάθε συμβαλλόμενο μέρος έχει το δικαίωμα, με έγγραφη ειδοποίηση τριών μηνών προς το άλλο συμβαλλόμενο μέρος, να αναστείλει, εν μέρει ή εν όλω, τις διατάξεις της παρούσας Συμφωνίας, εάν διαπιστωθεί ότι επηρεάζουν δυσμενώς κυρίως τη δημόσια ασφάλεια, τη δημόσια τάξη ή τη δημόσια υγεία.

Άρθρο 18 Τροποποίηση

Η παρούσα Συμφωνία ή οποιαδήποτε από τις διατάξεις της μπορεί να τροποποιηθεί με γραπτή συμφωνία των δύο συμβαλλομένων μερών, σύμφωνα με τις νομικές διαδικασίες που εφαρμόζονται στις δύο χώρες.

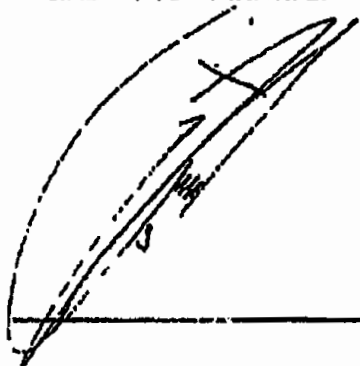
Άρθρο 19 Έναρξη ισχύος

Η παρούσα συμφωνία τίθεται σε ισχύ ένα μήνα από την ημερομηνία της ανταλλαγής τού εγγράφου επικύρωσης σύμφωνα με τις νομικές διαδικασίες που εφαρμόζονται στις δύο χώρες. Θα παραμείνει σε ισχύ για τρία χρόνια και θα ανανεώνεται αυτόματα για την ίδια χρονική περίοδο, εκτός εάν ένα από τα δύο συμβαλλόμενα μέρη γνωστοποιήσει τουλάχιστον έξι μήνες πριν στο άλλο συμβαλλόμενο μέρος γραπτώς δια της διπλωματικής οδού, την επιθυμία του να την τερματίσει.

Σε επιμαρτύρηση και επιβεβαίωση των ανωτέρω, οι εκπρόσωποι των μερών δεόντως εξουσιοδοτημένοι για το σκοπό αυτό από τις αντίστοιχες κυβερνήσεις τους, υπογράφουν την παρούσα συμφωνία.

Έγινε στη Μανάμα στις 9 Μαρτίου, 2015, σε δύο αντίτυπα, το καθένα στην Αραβική, Ελληνική και Αγγλική γλώσσα. Όλα τα κείμενα είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφωνίας ως προς την ερμηνεία των διατάξεων της παραύσας Συμφωνίας, το αγγλικό κείμενο υπερισχύει.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΟΥ
ΒΑΣΙΛΕΙΟΥ ΤΟΥ ΜΠΑΧΡΕΙΝ



ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ
ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ

